

الهجرة غير الشرعية في إقليم ساندربانز الهندي

ساهانا بوز

الهند وبنغلاديش. وما زال نشاط تهريب الأشخاص مزدهراً بسبب توسع شبكات المهربين على طرفي الحدود.

التوصيات على مستوى السياسات

■ قد يكون فتح قناة قانونية للهجرة الخيار الأكثر جدوى لأنه يتيح دخول المهاجرين ورفدهم بإذن العبور اللازم لمنحهم الحق في الحد الأدنى للأجور وغير ذلك من الحقوق الأخرى التي يتمتع بها العمال الهنود. ونسوق في هذا الصدد مثلاً من تايلاند التي لديها مذكرات تفاهم مماثلة مع كل من بورما وكامبوديا ولاوس التي تمنح العمال المهاجرين في تايلاند الحق في المساواة في الأجور والمزايا.

■ يتطلب التكيف مع التغيرات المناخية تقييم الضعف والتخطيط للملائم للحد منها لتقليل آثار ارتفاع منسوب البحر. ففي عام ٢٠٠٥، تبنّت بنغلاديش سياسة المناطق الشاطئية التي أُرست دعائم البنية التحتية الإدارية اللازمة لتحسين إدارة تلك المناطق.

■ على الهند أن توفر المساعدات الإنسانية للذين أصبحوا فاقدين للجنسية بحكم الواقع من خلال التفاوضات الثنائية مع بنغلاديش. ويمكن التوصية بأن تستوعب الهند بعضاً من مهاجري الأزمات تلك أو منحهم صفة اللاجئين.

■ على كل من الهند وبنغلاديش العمل معاً على حل هذه المشكلة. وسيكون الجانب الصعب من المهمة على عاتق الهند التعامل مع البنغال الذين يبقون في الهند. وهناك صعوبة أخرى تتمثل في إقناع البنغال أيضاً بأن تعترف أن الهجرة غير الشرعية هي مسألة لا غنى عن معالجتها.

■ على الهند وبنغلاديش العمل معاً على التكيف مع التغيرات المناخية للمحافظة على غابة المنغروف في إقليم ساندربانز فيها التي تعد أكبر غابات المنغروف في العالم.

لقد زادت مسألة الهجرة غير الشرعية من سوء العلاقات بين الهند وبنغلاديش مراراً وتكراراً. وعلى المجتمع الدولي أن يزيد من الدعم المقدم للاجئين المناخيين وأن يساعد في الحصول على صفة الحماية بموجب القانون الدولي.

يتوقع أن تؤدي حالات ارتفاع منسوب البحر في المستقبل إلى فرار بضعة ملايين من البنغاليين إلى الهند، ما يفاقم النزاعات المستمرة بين الهند وبنغلاديش. ونتيجة لذلك، سوف يتصدر الأمن البشري جدول أعمال العلاقات الهندية البنغلاديشية خلال العقود القادمة.

أصبحت الأزمة البيئية والآثار المتزايدة للتغيرات المناخية في بنغلاديش من أهم أسباب الهجرة العابرة للحدود إلى منطقة الساندربانز الهندية التي تمثل فيها خسارة الأراضي والموائل مشكلتين رئيسيتين نتيجة ارتفاع منسوب البحر خلال السنوات الماضية. فسكان المناطق الشاطئية يعيشون في هجرة مستمرة من جزيرة إلى أخرى بحثاً عن الغذاء والمأوى. وهناك تدفق مضطرب للمهاجرين البنغاليين إلى تلك المنطقة فيما يمكن تسميته "مهاجري الأزمات" الذين يدخلون الإقليم بصورة غير مشروعة تقريباً للأخطار التي سوف تحيق بحياتهم في بلادهم والتي سوف تتحول في النهاية إلى أزمة إنسانية.

فقد كان للفيضانات المتكررة والأعاصير الاستوائية والعواصف العاتبة أثر هائل على البنغاليين الذين يعيشون في المناطق الشاطئية. ودفع تقلص الأرض وحت ضفاف الأنهار ودخول المياه المالحة إلى الحقول الزراعية المزارعين إلى البحث عن أراض جديدة. ويسبب ذلك كله انتشار ظاهرة فقدان الأراضي وتفشي البطالة وتفاوت مستوى الدخل وتدهور المولّد البشري، ويزداد الأثر بعدم وجود أي برنامج لإعادة التأهيل وضعف شديد لمشاركة السكان بالقرارات التي تؤثر على حياتهم.

وفي هذا الإطار، تظهر فئتان من الأشخاص المهاجرين نتيجة العوامل البيئية وهما تحديداً: (١) القاطنون في إقليم ساندربانز الهندي الذين يهاجرون من جزيرة إلى أخرى (٢) البنغاليون المتسللون من خلال نقاط الحدود غير الشرعية الذين لا تعترف بهم حكومتهم في بنغلاديش على أنهم مواطنين ولا الهند على أنهم "لاجئون بسبب تغير المناخ". فالحكومة البنغالية لا تصدق تدفق المهاجرين لكنها لا تستقبل كل من يُجَدد على أنه لاجئ غير شرعي. ومن هنا، تمثل الهجرة القسرية رمزاً لإخفاق التكيف الرسمي مع التغير المناخي فمسائل الهجرة ليس معقدة حالياً بفعالية ضمن سياسة التغيرات البيئية أو إدارة الكوارث أو التغيرات المناخية، ولذلك ما من سياسة لها للتصدي لمشكلة اللاجئين بسبب تغير المناخ.

ونظراً لرخص العمالة القادمة من بنغلاديش، تشجع الجهات السياسية في الولايات الهندية المحاذية لبنغلاديش هذا الاختراق غير المشروع للحدود. لكن المخاوف الإنسانية ما زالت كبيرة لكل من